



جامعة تيسمسيلت
مجلة



الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743



الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة



مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

المجلد 05 العدد 01

جوان 2022

revue.mesd@gmail.com

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المدير الشرفي للمجلة

أ. د. دهموم عبد المجيد مدير جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلة

أ. د. ألعيداني إلياس، جامعة تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

أ. د. محي الدين محمود عمر ، جامعة تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د بوكريدي عبد القادر ، جامعة تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سماعيل عيسى / د. محمودي أحمد / د. سوداني نادية / د. بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د. علاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د. راتول محمد	جامعة الشلف
أ. د. عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د. كمال خريف	جامعة ابن زهر المغرب
أ. د. ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د. سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
أ. د. كمال رزيق	جامعة البليدة
أ. د. الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدجاوي	كلية الحقوق - جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د. عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د. عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د. همام القوصي	جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية
د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية - العراق

معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر	د. نشأت ادوارد
جامعة بغداد	أ.د. سعاد هادي حسن الطائي
جامعة سلطان قابوس عمان	د وكيل عمار
مصر	أ.د/ رحاب يوسف
جامعة بشار	أ.د. عبد السلام مخلوفي
جامعة ابن باديس مستعانة	أ.د. عدالة العجال
جامعة الجلفة	أ.د. مداح خضر
جامعة تيسمسيلت	أ.د. عمر محي الدين محمود
جامعة تيسمسيلت	أ.د. عيسى سماعيل
جامعة تيسمسيلت	أ.د. محمد صلاح
جامعة ابن خلدون تيارت	أ.د. خيرة مجدوب
جامعة بومرداس	أ.د. بن حميدة هشام
جامعة الجلفة	أ.د. بلخير فاطنة
جامعة تيسمسيلت	د. محمودي أحمد
جامعة تيسمسيلت	د. بوزكري الجيلالي
جامعة يحي فارس بالمدينة	د. نذير بوسهوة
جامعة بشار	د. زهير طافر
جامعة الوادي	د. علي العبسي
جامعة تيسمسيلت	د. روشو عبد القادر
جامعة الجلفة	د. هزري طارق
جامعة ابن خلدون تيارت	د. زيان عبد الحق
جامعة البليدة	د. عبدالحق القينغي
جامعة المسيلة	د. مخوخ رزيقة
جامعة الشلف	د. حمزة مزيان
جامعة تيسمسيلت	د. بن شيخ عبد الرحمن
جامعة معسكر	د. حسيني اسحاق
جامعة خميس مليانة	د. قسول فاطمة الزهراء
جامعة المسيلة	د. مخوخ رزيقة
جامعة خميس مليانة	د. فاطمة الزهرة قسول
جامعة تيسمسيلت	د. راجحي بوعبدالله
جامعة تيسمسيلت	د. بنويرة موسي
جامعة المدية	د. بن قيدة مروان
جامعة المسيلة	د. ميلودي اعمر
المدرسة العليا للتجارة	د. بن بلس بلال
جامعة ابن خلدون تيارت	د. بناي صبرينة
جامعة تيسمسيلت	د. بن شيخ عبد الرحمن
جامعة المسيلة	د. قرواط يونس
جامعة تيسمسيلت	د. شداد ناصر
جامعة الوادي	د. خضير عقبة

أولاً: التعريف بالمجلة.

مجلة "الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة" مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تسميكت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بجامعة تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الأعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانياً: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحث الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة بالجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتهين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية لجامعة تيسمسيلت وتوسيع آفاق البحث العلمي.

محتويات العدد

الصفحة	المشاركين	مؤسسة الانتماء	عنوان المقال
26-08			دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (العلاقة والأثر) دراسة تطبيقية على الوكالات البنكية بتيسمسيلت. د. نقاز مخطار ؛ جامعة تيسمسيلت
40-27			تقدير دوال العرض والطلب على اللحوم البيضاء في الجزائر للفترة (2000- 2019) بوجنان خالدية؛ جامعة ابن خلدون - تيارت - مبطوش العلجة ؛ جامعة تيسمسيلت
53 -41			المشكلة البيئية جراء النفايات في الجزائر -دراسة في التشريع الجزائري- إيمان بغداددي؛ جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 منى طيار؛ كلية الحقوق صفاقس (تونس)
68-54			اثر تبني بعض أنشطة إدارة سلسلة التجهيز الرشيقة في تعزيز الأداء التسويقي (دراسة تحليلية في معمل الألبسة الجاهزة - نينوى) احمد عبد الهادي متعب العيساوي؛ كلية القلم الجامعة (العراق) شيماء رياض خليفة؛ جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (العراق)
86-69			إلتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000" - حالة المؤسسة الجزائرية الخاصة للأوكياس المغلفة مداح مراد؛ جامعة تيسمسيلت
107-87			أثر استخدام نماذج تحليل القرار كأسلوب كمي مساعد على ترشيد عملية اتخاذ قرارات الإنتاج في المؤسسة الصناعية داود غديري؛ المركز الجامعي لميلة أبو بكر بوسالم؛ المركز الجامعي للبيضاء سعيد جردير؛ جامعة جيجل
119-108			<i>Ukraine - Poland A common history in the development of international relations</i> <i>Dr. Ali Imad Mohammed Azhar, East Ukrainian National University</i>
135-120			<i>L'effet de la libéralisation du commerce international sur les échanges de produits agricoles dans la Grande Zone de libre-échange arabe (GZALE) :cas d'Algérie</i> <i>SIRINE Sabah . Université Abou Bekr Belkaid(Tlemcen)</i>



Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by

“The Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development”

LMESD

University of Tissemsilt

Volume 05 – ISSUE 01

JUNE 2021

revue.mesd@gmail.com

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

International Standard Serial Number: ISSN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

Legal deposit : December-2018



University of Tissemsilt



Modern Economic and Sustainable Development review

*Approved Scientific international Semestrial review And
specializing in economic field*

Published by

*The laboratory of Modern Economic and sustainable
development*

faculty of Economics, Business and Management Sciences

International Standard Serial Number: ISSN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743



المشكلة البيئية جراء النفايات في الجزائر-دراسة في التشريع الجزائري-

The environmental problem as a result of waste in Algeria - a study in Algerian legislation-

إيمان بغداددي¹، منى طيار²

Imene baghdadi¹, Mouna tiar²

كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)؛ imene.baghdadi@umc.edu.dz

كلية الحقوق صفاقس (تونس)؛ tiarmouna@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/03 تاريخ القبول: 2022/05/14 تاريخ النشر: 2022/06/15

الملخص:

مشكلة البيئة الرئيسية في الجزائر، هي النفايات، التي تسبب التلوث البيئي بأنواعه فينجر عنها أضرار كبيرة تقع على الكائنات الحية بدءاً بالإنسان، وهذا يعاكس مبادئ التنمية المستدامة، وأول حل للقضاء والتخلص منها هو التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وفتح الباب أمام الاستثمارات الخضراء ومنها مشاريع إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد الدائري، هذا الأخير يدور حول تبسيط عملية تسيير النفايات، ثم إعادة استعمالها للإنتاج، وهذا من شأنه يخلق المحافظة قدر المستطاع على البيئة والتقليل من التلوث، وتعتبر القوانين والتشريعات في الجزائر، هي منطلق الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر بصفة عامة، كونها المرتكز الأصلي لكل من المستثمر الفرد أو الدولة، لإحداث التوافق البيئي الاقتصادي المطلوب في إطار التنمية المستدامة. والجزائر على غرار الدول الأخرى وإدراكاً منها لخطورة النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الخطرة وأمام تفاقمها غيرت في تشريعاتها، من خلال محاولة وضع نظام فعال لتسيير النفايات، ومنذ أوائل العقد الأول من القرن 21، فالتزمت الجزائر التزاماً تاماً بتحسين جودة البيئة، وتعزيز نوعية حياة المواطنين.

كلمات مفتاحية: المشكلة البيئية، النفايات، الجزائر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الدائري، تسيير النفايات، التوافق البيئي، التشريعات، الكائنات الحية.

Abstract:

The main environmental problem in Algeria is waste, which causes environmental pollution of all kinds and causes great damage to living organisms, starting with humans, and this contradicts the principles of sustainable development. Waste recycling within the framework of the circular economy, the latter revolves around simplifying the process of waste management, and then reusing it for production, and this would create as much preservation as possible on the environment and reduce pollution. The original for each of the individual investor or the state, to bring about the environmental and economic compatibility required within the framework of sustainable development. from

¹ اسم ولقب الباحث المرسل: إيمان بغداددي ؛ الإيميل: imene.baghdadi@umc.edu.dz



Algeria, like other countries, is aware of the danger of household waste and the like and hazardous waste, and in the face of its aggravation, has changed its legislation, by trying to develop an effective waste management system, and since the early first decade of the 21st century, Algeria has been fully committed to improving the quality of the environment and enhancing the quality of life of citizens.

Keywords: *environmental problem, waste, Algeria, environmental pollution, sustainable development, green economy, circular economy, waste management, environmental compatibility, legislation, living organisms.*

مقدمة

نتيجة تغير المستوى الاقتصادي الصناعي والزراعي والمعيشي في الجزائر، وبدون مراعاة لما خلفه ذلك عن مخلفات الصناعة والتجارة والزراعة وأهمها النشاطات اليومية للجزائري، أدت إلى ظهور وتراكم كميات كبيرة من النفايات، التي تتحلل والتي لا تتحلل في الطبيعة، وهي أكثر صعوبة لصلابتها، وما تلوثه في البيئة وعناصرها، وهو ما يشكل تهديد لجميع الكائنات الحية، رغم ما تسعى وتطمح إليه الدولة في تكريس مبادئ التنمية المستدامة، لكن دون جدوى لأن موضوع النفايات بالبلاد أصبح مؤرقا وخطير على البيئة، ونشاط الإنسان يؤثر جدا في الأنظمة البيئية الدقيقة المتزنة ويؤدي إلى الاختلال البيئي، وبالتالي ظهور المشاكل البيئية منها التلوث وموت الكائنات الحية، وحتى النفايات التي يساء إدارتها تلوث هي الأخرى محيطات العالم، وتؤدي إلى انسداد مصاريف المياه وبذلك تسبب في الفيضانات وتنقل الأمراض وزيادة مشاكل التنفس بسبب الحرق، وهذا كله يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية كالسياحة، وتعتبر الغازات الدفينة الناتجة عن النفايات من العوامل الرئيسية في تغير المناخ وهذا يشير إلى أن إدارة النفايات الصلبة، هي مسؤولية الجميع وضمان الإدارة الفعالة للنفايات الصلبة، أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل تنامي معدل الخطر دون وجود أنظمة مناسبة لإدارة التركيبة المتغيرة لنفايات المواطنين بمحيطهم والتي ستزيد بسبب التوسع السريع للمدن، رغم الترسنة القانونية الموضوعية من طرف الدولة لحماية البيئة من كل جوانبها، وانضمامها إلى المجتمع الدولي المتعلق بالبيئة وكيفية محاربة مشاكلها، إذ صادقت الجزائر على الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الخصوص، وجسدت ما صادقته في تشريعاتها الداخلية، إيماننا منها بأهمية البيئة ودور المحافظة عليها للأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة.

ومنه فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى تصدت الجزائر للمشكلة البيئية الناجمة عن النفايات؟ خصوصا مع عزمها على تكريس إطارا خاصا للتنمية المستدامة؟

أولا. مفهوم المشكلة البيئية في ظل خطورة النفايات:

تنشأ المشكلة البيئية نتيجة لحدوث اختلال في توازن النظام البيئي، نتيجة التأثير على مكون من مكوناته، بمعنى حدوث خلل أو تدهور في النظام البيئي، مما ينجم عنه أخطار بيئية تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض، سواء كان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة¹.

وينتج عن تراكم النفايات الصلبة خاصة بالمحيط المدني أو خارجه إلى²:

- التأثير على تلوث الهواء: من جراء إفراز نفايات منزلية والنفايات التي تشابهها، بكمية كبيرة وتؤدي إلى تخمرها عضويا وتراكمها، إطلاق غازات مثل: الميثان، أول أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكربون، النيتروجين، الكبريت، ويسبب الأمطار الحمضية.
- التأثير على تلوث التربة والماء: أول التأثير يكون على خصوبة التربة وقدرتها على الإنتاج، وتتراكم النفايات بالأراضي الخالية لمكبات عشوائية، تتراكم فيها النفايات وتصبح غير صالحة زراعيًا وتتلوث التربة جراء تسرب العصارة إليها، وتزيد خطورتها عند احتوائها



على البقايا المسببة أو المختلطة مع الزيوت والدهانات، وتشتد خطورة العصاراة في فصل الشتاء باختلاط مياه الأمطار معها ووصولها إلى المياه الجوفية.

وهذا كله يحدث لنا الضرر البيئي الذي ينجم عن التلوث، وينطبق على جميع الأضرار التي يأتها الإنسان، وتصيب مختلف العناصر الطبيعية من ماء وهواء وضوضاء، وبالتالي وجود الإضرار بالحيوية الأولية لعناصر البيئة³.

1. الأسباب الاقتصادية للمشكلة البيئية:

حسب القانون رقم: 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها⁴.

فإنه عرف النفايات على أنها كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة أعم كل مادة أو منتج وكل منقول، يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته. وتم تصنيف النفايات قانونيا إلى:

- النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخطرة (الطبية، الهدم والبناء، المسالخ، المنزل)
- النفايات المنزلية وما شابهها
- النفايات الهامدة

وتعرف النفايات الخاصة الخطرة على أنها جميع النفايات الخاصة، التي بفعل مكوناتها وخاصة المواد السامة، التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العامة والبيئة معا.

ويقصد بالنفايات الخاصة: جميع النفايات التي تنتج عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، وكل النشاطات الأخرى التي لا يمكن جمعها ونقلها ومعالجتها مع النفايات المنزلية والهامدة بسبب طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها، وهي تضر بصحة الإنسان والكائنات الحية، نتيجة سميتها العالية⁵.

أ. الأسباب الاقتصادية للمشكلة البيئية:

حسب القانون الجزائري فإن النفايات المنزلية، ناتجة عن النشاطات المنزلية، والنفايات المماثلة ناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفضل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية. وتكمن الأسباب الاقتصادية الكامنة في نشوء المشكلة البيئية هي⁶:

- فشل آلية السوق كون أن البيئة سلعة عامة وبالتالي يظهر أن:
- البيئة سلعة عامة: كون الطبيعة ملكية عامة متاحة للجميع فموجودات البيئة يصعب تجزئتها ولا بيعها وأي فرد يستطيع استخدامها ويستهلك بقدر ما يستطيع لأنها مجانية.
- التكاليف البيئية: يتحملها المجتمع بأجمعه دون أن يشار إليها في حسابات المنشأة أو في الحسابات الوطنية الاقتصادية ولا تقوم في السوق.
- التزايد السكاني المتسارع مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد لتوفير احتياجات السكان
- التجارب والحروب النووية.
- الفقر وتزايد الطلب على الإنتاج والاستهلاك والتنافس على الموارد الطبيعية
- الشركات متعددة الجنسيات تعمل على نقل الإنتاج من البيئات ذات المعايير العالية والتضيق المشدد اتجاه البيئات ذات معيارية منخفضة لتنظيمها البيئي



- تعدد الأنشطة الاقتصادية، والتي تزيد من النشاط الاستهلاكي ويزيد هذا في تصريف المخلفات إلى البيئة ويرفع من معدل التلوث، ويزيد كذلك الإنتاج وهي منبع القلق فهناك علاقة بين التلوث والإنتاج. إذ تعد النفايات الخطرة الناتجة من المؤسسات الصناعية الكبرى، سامة وبالغة الخطورة، ومعالجتها بالغة التكاليف، ولخطورتها سميت بالسامة، حيث ينتج عن بعض الصناعات، نفايات خطيرة على صحة وسلامة الإنسان والبيئة، والنفايات الخطرة تتمثل في مواد صلبة أو سائلة أو غازية ذات صفات كيميائية وفيزيائية، تتطلب شروط خاصة لجمعها ونقلها ومعالجتها، من أجل حماية الصحة والسلامة العامة، ولذلك لابد من نقلها وجمعها ومعالجتها منفصلة عن النفايات الأخرى، وبطرق خاصة غير تلك المتبعة في النفايات المنزلية⁷.

خصوصا ما يشهده الوضع الراهن في انتشار التلوث الإلكتروني في مجال البيئة، الذي يحدث تغييرات في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل النفايات الإلكترونية، ذات المواد السامة والمضرة بصحة الإنسان، والتي تؤدي تدريجيا إلى اختلال التوازن الطبيعي لعناصر البيئة، وأهم أسباب التلوث الإلكتروني تكمن في⁸: التطور التقني والصناعي، ازدياد النمو السكاني، عدم وجود أنظمة معالجة ورسكلة دقيقة للنفايات الإلكترونية.

ب. الأسباب الاجتماعية للمشكلة البيئية

توجد حسب الحالة الفيزيائية، النفايات الصلبة والتي يدخل ضمنها النفايات الصلبة الحضرية، بما فيها النفايات الخطرة، وهي كل مادة غير صالحة للاستعمال أو غير مرغوب فيها ناتجة عن عملية استعمال وإنتاج وتوجه إلى أوساط مستقبلية بعد المعالجة، وهي ناتجة عن استعمال: الورق، الزجاج، الألمنيوم، البلاستيك، ومعادن أخرى لا يمكن حصرها⁹.

المرسوم التنفيذي رقم: 84-378 المؤرخ في 16 ديسمبر 1984 الذي يحدد شروط النظافة وجمع ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية ومعالجتها¹⁰، الذي عرف النفايات الحضرية الصلبة على أنها الفضلات المنزلية وما يماثلها في النوع والحجم.

وأن التوسع السريع للمدن ونمو السكان والتنمية الاقتصادية، سيدفعون النفايات العالمية إلى زيادة بنسبة 70% خلال 30 عاما القادمة إلى 3,40 مليار طن من النفايات المتولدة سنويا، والذي يفوق النمو السكاني بأكثر من الضعف بحلول عام 2050 مثل: النفايات البلاستيكية التي تشكل 90% من التلوث، ففي عام 2016 أنتج العالم 242 مليون طن من النفايات البلاستيكية¹¹.

وفي حديثنا عن المناطق الحضرية الجزائرية والأنشطة الصناعية، فلا يخفى عن أحد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية، وتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل، وفي الجزائر يعتبر التوزيع السكاني العمراني، غير مدروس والنمو الديمغرافي وتغير نمط الاستهلاك فيه، من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشية الذي من بينه، تلوث الهواء من حركة المرور والمصادر المنزلية وتدفقات الصناعية، الصادرة عن الوحدات الإنتاجية أو عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق، فالنفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية، هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية خاصة المنزلية منها، فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر، بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0,5 كغ من النفايات الحضرية، وتزيد هذه النسبة إلى 1,2 كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوكيات المواطن غير المحسوبة في تأزم الوضعية، نجد أن المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك... الخ.

وفيما يخص الأنشطة الصناعية فقبل صدور قانون حماية البيئة لسنة 1983، كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة، زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول الحراري لمناجم التكرير وتسممات الرصاص، صناعة الطلاء... الخ

والتقييم البيئي للمشروعات الصناعية هو أفضل حل، للتقليل من الآثار الناجمة عن التلوث الصناعي، ما لا يكمن اطلاقا التغافل عنه، هو وجود أوساط وأنواع التنوع البيولوجي في خطر، رغم تنوعه في الجزائر، إلا أنه متقهقر، خاصة التلوث



البحري، المتولد عن الأقطاب الصناعية والتسربات البترولية، ومنه هل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة عن الأحياء البحرية¹².

2. اتقاء المشكلة البيئية من خلال تسيير النفايات في الجزائر:

يعتبر التخلص الغير قانوني من النفايات، أي بطريقة مخالفة لقوانين البيئة وإدارة النفايات، منتشرًا في الجزائر مثله مثل باقي الدول العربية، وإقامة الرسمي العشوائي أكثر المظاهر بروزًا، الذي تزداد نسبته هو الآخر¹³. فمنذ بداية العقد الأول من القرن 21، تم وضع ترسانة قانونية من أجل السماح للجزائر بالامتثال للالتزامات الدولية الخاصة بالقضايا البيئية مستقبلاً في إطار التنمية المستدامة، وتتجسد الأسس الرئيسية لقانون البيئة بشكل أساسي في النصوص القانونية التالية¹⁴:

- القانون رقم: 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، والذي يحدد المبادئ الأساسية، التي تؤدي إلى التسيير المدمج للنفايات من الإنتاج إلى الإزالة.

- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يعتمد على المبادئ العامة للتسيير الإيكولوجي والعقلاني¹⁵.

- القانون رقم: 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية¹⁶، هاته الأخيرة التي تعتبر التجمع الإقليمي القاعدي للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتساهم مع الدولة على وجه الخصوص في إدارة التهيئة العمرانية وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الأمن، وكذلك في حماية وتحسين البيئة المعيشية.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم: 20-368 المؤرخ في 8 ديسمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم مكتب حفظ الصحة البلدي¹⁷، فإن مهام الهيكل لحفظ الصحة والنظافة العمومية تتمثل في:

- الرقابة والتفتيش وتنفيذ التدابير الرامية إلى حفظ الصحة والنظافة العمومية
- الرقابة على تطبيق الشروط الصحية من قبل أعوان النظافة وكل الهيئات المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية وما شابهها
- رقابة النظافة المرتبطة بتوزيع المياه الصالحة للشرب والسقي ومعالجة مياه الصرف الصحي وكذا التجمعات المائية
- رقابة جودة المنتجات الموجهة للاستهلاك البشري والحيواني
- الوقاية من الأمراض المتنقلة ومكافحتها
- الأنشطة الجوارية وحملات توعية المواطنين في المسائل المتعلقة بالصحة العامة والنظافة العمومية.
- يتولى الهيكل بالإضافة إلى هذه المهام، التحاليل الطبية.

مع الإشارة إلى أن المرسوم التنفيذي رقم: 07-205 المؤرخ في 30 يونيو 2007 جاء ليحدد كفايات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته¹⁸.

فيتعين على البلدية من خلاله، أن تضع تحت تصرف المواطنين سجلاً مرقماً ومؤشراً عليه، لتسجيل الآراء المحتملة ويمكن الاستعانة بخدمات الوكالة الوطنية للنفايات عند أعداد هذا المخطط.

أ. وضعية تسيير النفايات في الجزائر:

سوف نركز على النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الخاصة والخاصة الخطرة لتأثيرها الشديد والمتسارع الانتشار بالمجتمع الجزائري



وضعية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها: في الجزائر تنتج هاته النفايات من قبل المنازل بنسبة 90% والمتاجر الصغيرة والأسواق والمطاعم والمنشآت الصناعية بنسبة 10% ويقابله عدد السكان 43 مليون نسمة لعام 2020، و الكيانات الأخرى المشابهة للمنازل كالمرافق العمومية، التي بلغ عددها 496990 كيان لعام 2011، وتمثل وتقدر نسبة هذا النوع من النفايات حوالي 13,5 مليون طن لسنة 2020، ولذلك تنتج الجزائر منهجية قانونية تتعلق بالتقييم الكمي للنفايات المنزلية وما شابهها، الذي انطلق في نوفمبر 2019، ثم تتبع طريقة تصنيف النفايات المنزلية وما شابهها وفي هذا الصدد حددت وكالة النفايات الوطنية، أكبر حملتين ذات الصلة في عام 2014 و 2018 على التوالي، وشكلت المادة العضوية نسبة 53% تليها البلاستيك بنسبة 15%، النسيج 4%، الحفظات 11%، الورق والكربون 9% الزجاج 1%، معادن 2%، نفايات خاصة 0,29%، النفايات الخطرة 1%، النفايات الهامدة 0,83%، وتتبع البلاد فيما بعد عملية الجمع والنقل مثل ما تفعله البلدية واحد المميزات الرئيسية لتسيير أفضل للنفايات، هو اقتناء معدات الجمع ونقلها إلى منشآت المعالجة أو مراكز التحويل (مركز الردم التقني ومفرغة مراقبة) ثم بعدها تأتي مرحلة تجميع النفايات مع فروع الاسترجاع و/أو الرسكلة، وتبلغ الكمية المثممة للحديد مثلا سنويا، حوالي 915628 طن والبلاستيك والورق 321304 طن/سنة¹⁹.

وضعية تسيير النفايات الخاصة والخاصة الخطرة: تتميز بخطورتها على البيئة و/أو الصحة العامة ويخضع تسييرها للأنظمة الخاصة، فلا يمكن تسييرها مثل النفايات المنزلية وما شابهها بسبب طبيعتها وتركيبها المواد التي تحتويها وقدر إنتاجها السنوي 325000 طن، من قبل السجل العقاري الوطني للنفايات الخاصة، ويمكن التخلص منها عن طريق الحرق أو التخزين في مراكز الردم التقني من "الفرقة 1" ويمكن توجيهها لفروع التجميع، ويجب على كل منتج نفايات أن يميز نفاياته ويصنفها من خلال²⁰: نفايات النشاطات العلاجية المعدية، زيوت ومواد دسمة غذائية، زيوت صناعية مستعملة، إطارات مطاطية مستعملة، بطاريات مستعملة، مصافي الزيت المستعملة، أجهزة كهربائية وإلكترونية مهمل، وتنتج الجزائر في عملية الجمع ونقل النفايات الخاصة والخاصة الخطرة، منهجية معينة بدء من التجميع المسبق والفرز عند المصدر، ثم الجمع لها وفقا لما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم: 09-19 المؤرخ في 20 جانفي 2009 الذي ينظم نشاط جمع النفايات الخاصة، ثم بعدها تأتي مرحلة التخزين قبل إرسالها إلى مؤسسات المعالجة و/أو التجميع ثم مرحلة النقل لها حسب المرسوم التنفيذي رقم: 04-409 المؤرخ في 4 ديسمبر 2004 الذي يحدد طرق نقل النفايات الخاصة والخاصة الخطرة المرسوم التنفيذي رقم: 19-10 المؤرخ في 23 جانفي 2019 المتعلق بكيفية تصدير النفايات الخاصة والخاصة الخطرة بشروط معينة، لتأتي مرحلة التجميع لها، من أجل كبح الملوثات ذات التركيز العالي، من السمية التي قد تشكل مخاطر على صحة الإنسان وتلوث البيئة، ثم طريقة التخلص من النفايات الخاصة والخاصة الخطرة، وذلك بمعالجتها أو التخلص منها على مستوى الشركة أو التعامل مع مؤسسات خاصة في مجال معالجة النفايات الخاصة بصورة: " المرادم" و " المطهرات" إذ يستخدم على مستواها عملية أكسدة جافة عالية الحرارة، تعمل على تخفيض حجم النفايات ووزنها والتطهير يتمثل في فرم النفايات المعدية وتعريضها لدرجة حرارة تصل إلى 140 درجة لتصبح شبيهة بالنفايات المنزلية.

أ. مهام الهيكل البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية ضد النفايات

حسب المرسوم التنفيذي رقم: 20-368 المتعلق بتنظيم المكتب البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية، وطبقا المادة 4 منه فإنه ينشأ هذا الهيكل ضمن إطار تنظيم الإدارة البلدية، بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي، طبقا للتشريع والتنظيم ساري المفعول، وفي إطار التعاون المشترك ما بين البلديات، ويتكون من: مفتشوا ومراقبو النظافة والنقاوة العمومية والبيئة، الأطباء والبيطريون للإدارة الإقليمية، مهندسو الإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري، تقنيو الإدارة الإقليمية في التسيير التقني والحضري، المهندسين المعماريون للإدارة الإقليمية.

ويكلف هذا الهيكل بمهام عديدة في إطار اختصاصات رئيسة ونذكر منها التي تتعلق بالنفايات من خلال:



- الرقابة والتفتيش وتنفيذ التدابير الرامية إلى حفظ الصحة والنظافة العمومية: وذلك بـ
 - رفع الخروقات والانتهاكات ذات الصلة
 - المساهمة في تطبيق التدابير الصحية المعمول بها
 - تحديد المنشآت والمؤسسات الخاضعة للرقابة والتفتيش
 - إبداء الرأي بشأن اقتراح تعليق أو سحب رخصة الاستغلال للمؤسسات المصنفة في مجال حماية البيئة
 - مراقبة نظافة المطاعم على المستوى البلدي
- الرقابة على تطبيق الشروط الصحية من قبل أعوان النظافة وكل الهيئات المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية وما شابهها: وذلك بـ
 - السهر على تطبيق الشروط الصحية من قبل أعوان النظافة
 - تأطير الجوانب الوقائية للتدخل البلدي في مجال تسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونقلها ومعالجتها
 - المساهمة في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني لمعالجة النفايات المنزلية وما شابهها على المستوى البلدي في المجال المتعلق بمعايير النظافة
 - تحديد المفارغ العشوائية والإبلاغ عنها واقتراح جميع الإجراءات للقضاء عليها
- رقابة النظافة المرتبطة بتوزيع المياه الصالحة للشرب والسقي ومعالجة مياه الصرف الصحي وكذا التجمعات المائية: وذلك بالسهر على احترام الشروط الصحية لمياه السقي، السهر مع القطاعات المعنية على مراقبة نوعية مياه الشواطئ والبحيرات والسدود والمسابع، المساهمة في معالجة أو القضاء على مصادر المياه غير الصالحة للشرب، تحديد النقاط السوداء مصدر التلوث أو المهددة بالتلوث.

ثانيا. المقاصد القانونية ضد المشكلة البيئية جراء النفايات في الجزائر:

تنص المادة 21 من الدستور الجزائري²¹، على أن الدولة تسهر على: حماية الأراضي الفلاحية، ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم، ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية، الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والمواد الطبيعية الأخرى، حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية واتخاذ كل التدابير الملزمة لمعاقبة الملوّثين.

فأصدرت الجزائر ترسنة قانونية تحمي بها البيئة من كل الجوانب، مستمدة من القانون الدولي، ووضعت آليات مؤسساتية بهذا الصدد، انطلاقا من مبادئ جاءت في القانون رقم: 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تتأسس عليها قضية حماية البيئة وهي: مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، مبدأ الاستبدال، مبدأ الإدماج، مبدأ النشاط الوقائي، مبدأ الحيطة، مبدأ الملوّث الدافع، مبدأ الإعلام والمشاركة.

ولتحقيق التنمية المستدامة، يجب القضاء على مصادر التلوث البيئي والمنتجة للنفايات، وهذا لا يتأتى إلا باللجوء إلى الاقتصاد الأخضر والأخذ بالاقتصاد الدائري.

1. تطبيق الاقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة للقضاء على النفايات:

تعرف التنمية المستدامة على أنها هي التي تلبّي احتياجات الحاضر، دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها²²، وهي تعني بالنسبة لأي مؤسسة، تطبيق استراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تحقق احتياجات المشروع وأصحاب المصلحة فيه اليوم، مع حماية الموارد البشرية والطبيعية في المستقبل²³.



وبما أن الاقتصاد الأخضر يعمل على توفير: الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة، خلق الوظائف الخضراء، خلق الاستثمار الأخضر، يخفف الفقر، فإن الجزائر وجهت جهود نحو، من خلال مشروع تهيئة الإقليم عام 2001، مسير من طرف وزارة البيئة، هدفه الأول هو تسيير النفايات الخاصة تسييرا جذريا، للقضاء على الأخطار المتعلقة بالمواد الكيميائية الخطيرة والنفايات الخاصة، وصادق البرلمان على قانون المالية لسنة 2002 على مشروع مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، كذلك توجد مشاريع ذات البعد الخارجي التي تنطلق من البعد البيئي الداخلي نذكر منها: مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025، لتكون السياحة قطاع مستدام بديل للمحروقات، ويتأتى إلا بتظافر الجهود لتحسين الوضع البيئي القابل لإنشاء السياحة ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير²⁴.

فالاقتصاد الأخضر يربط بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم البيئة، فدمج البعد البيئي في السياسة الاقتصادية، أصبح ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فهو يربط التنمية الاقتصادية ذات البعد البيئي بالتنمية المستدامة.

أ. تعريف الاقتصاد الأخضر:

حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الاقتصاد الأخضر يعرف على أنه إقتصادي يؤدي إلى تحسين الرفاه البشري، الإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية، ومن الناحية الميدانية يعرف على أنه إقتصادي يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة، بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص، من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد²⁵.

ومنه نستنتج أن هدف الاقتصاد الأخضر، يكمن في تعزيز الترابط بين الاقتصاد وبين البيئة وبين التنمية المستدامة، باعتماد سياسات اقتصادية معينة، بالحفاظ على البيئة والقضاء على المشاكل الاجتماعية بالوقت ذاته من خلال إيجاد فرص العمل مثلا.

ويعرف البنك الدولي الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك الاقتصاد، الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من آثار التلوث الهواء والآثار السلبية كما يراعي المخاطر، وهذا الاقتصاد يدعو إلى النمو الشامل، وذلك يجعل الإدارة البيئية لا تقصر في مهامها لاجتناب الكوارث الطبيعية²⁶.

إذ يتوقع الخبراء أن الاستثمارات الخضراء في مجال كفاءة الطاقة في العقود الأربعة القادمة، تقلل من استهلاك الطاقة الصناعية إلى النصف تقريبا، مقارنة بالوضع الحالي وجعل الحياة الحضرية أكثر استدامة وأقل انبعاثا للكربون

ب. التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

من مضامين الاقتصاد الأخضر في التشريعات الوطنية، موضوع " الطاقات المتجددة" في إطار مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، خاصة المستدام منه والاهتمام بمشاكل النفايات الصلبة والاستثمار في بناء القدرات والتدريب مع القدرة على استغلال الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة المتغيرة من دولة إلى أخرى، ومن بين المجالات المتاحة لتطبيق الاقتصاد الأخضر نجد: إدارة النفايات، الطاقات المتجددة، هاته الأخيرة التي حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم: 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة²⁷.

فإن الطاقات المتجددة تتعلق بأشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية، المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة الشمسية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية، وهي مجموعة الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء.



ولقد صادقت الجزائر على اتفاقية بينها وبين بلجيكا في ميدان الطاقات المتجددة²⁸، من أجل تشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي والصناعي المتعلقين بإنجاز مشاريع ذات الصلة، وتنص المادة 17 من القانون رقم: 09-04 على إنشاء هيئة وطنية تتولى ترقية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة تدعى " المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة " ومن أبرز الإنجازات ذات الصلة منها :

- إنشاء محطة هجينة عام 2007 تستعمل الشمس والغاز لتوليد الطاقة الكهربائية في حاسي الرمل بالأغواط على مساحة 152 هكتار.
- إنشاء البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة والجديدة بميزانية 120 مليار دولار²⁹.
- إنشاء صندوق وطني للطاقات المتجددة في قانون المالية لسنة 2010 يختص بتمويل الطاقات المتجددة³⁰.

2. تطبيق الاقتصاد الدائري في ظل التنمية المستدامة للقضاء على النفايات:

إن المخطط الوطني للنفايات الخاصة، يسمح بتقدير أهميتها وخصائصها فعملية إعادة تدويرها ومنه التخلص منها ويحدد عدد المراكز والمواقع لمعالجة النفايات المتوفرة بالجزائر، ثم اكتشاف الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز والأخذ بالقدرات المالية والاقتصادية بعين الاعتبار، وهذا يأتي من وراءه بالضرورة تشجيع الخواص على تأسيس مراكز لإعادة تدوير النفايات كالبلاستيك والورق من خلال التوجه إلى هيئات دعم ومرافقة الشباب حاملي الأفكار³¹. تقوم الوكالة الوطنية للنفايات³²، بتقديم المساعدات للجماعات المحلية في ميدان تسير النفايات ومعالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات، وتقوم بمبادرة إنجاز الأبحاث والدراسات فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها، وبذلك فهي تساعد كل الفاعلين بالمجال في الإستفادة القصوى من النفايات خاصة إدارة النفايات الصلبة، التي تعتبر قضية عالمية خصوصا مع القاء 90% منها في الخلاء للحرق بالدول منخفضة الدخل.

أ. تعريف الاقتصاد الدائري:

هو الاقتصاد الذي لا ينتج عنه نفايات نهائية، إلا بكميات قليلة جدا ولا يترتب عليه أي آثار سلبية على البيئة، ويقوم على تدوير المكونات والمنتجات وإعادة الاستخدام والتدوير بجودة عالية، كما أن السلع والمنتجات تكون قابلة للإصلاح والتجديد من بداية تصميمها بما يضمن الإستفادة منها مرات عديدة³³.

فهو إقتصادي حيوي يهدف الى تغيير الطريقة التي نعيش بها، باعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك للاستجابة للقضايا المتعلقة بندرة الموارد وضرورة تقليل النفايات، والاهتمام ببناء سلاسل التوريد وإعادة استخدام وإعادة التصنيع ومن ثم استبعاد المواد المستهلكة كمخلفات وإبقاء المنتجات لأطول فترة ممكنة واستردادها ومن ثم إعادة استخدامها للحد من الآثار البيئية والاقتصاد في التكاليف³⁴.

إذن يعرف التدوير على أنه العملية التي تشير إلى إعادة تصنيع النفايات، أو بقايا المواد المستعملة ونقلها إلى أماكن إنتاجها أو بيعها، مقابل الحصول على مبالغ مالية وتقليل مشاكل البيئة والاستفادة من المواد الخام، وهذا فان هاته العملية تتطلب مراحل فنية متعاقبة، للوصول إلى عملية إعادة التدوير بدء بالتجميع، النقل، الفرز، التفكيك، النظافة، إعادة التدوير³⁵.



ب. التحول إلى الاقتصاد الدائري في الجزائر:

لن تكتمل حلقة الاقتصاد الدائري فقط بانتهاج الطريقة المثلى للإنتاج والاستهلاك، فلا بد من طريقة مثلى لتسيير النفايات (التدوير) بشكل صحيح لإعادة دمجها في منتجات جديدة مع ضمان سلامتها، فمزال التعامل مع النفايات يتميز بالتجاهل والإهمال والرمي في الوسط الطبيعي بأسلوب غير سليم، هذا ينجم عنه آثار سلبية على البيئة والكائنات الحية³⁶. فالاقتصاد الخطي يتعامل مع المواد الخام ومن ثم تصنيعها كمنتج وتنتهي دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفايات مهمة، بعكس الاقتصاد الدائري الذي يعني بتناول حياة المنتج من التصميم والإنتاج والاستهلاك ومن ثم إدارة النفايات³⁷. إذ يحتاج تحقيق الاقتصاد الدائري إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على عدة جبهات، منها القطاع العام والخاص، الأفراد، الإدارات، الجماعات المحلية، من أجل تبني هذا المفهوم وسن قوانين جديدة تتماشى مع الاستثمار في الاقتصاد الدائري، وتنفيذ المشاريع وفق أطر مناسبة، وتطوير مهارات الأيدي العاملة في هذا المجال، إضافة إلى توجيه نمط الاستهلاك إلى المنتجات المعاد تدويرها³⁸.

وهذا ما تحاول الجزائر الشروع فيه وتطبيقه ميدانيا من خلال آليات التخطيط والتسيير ومراقبة النفايات بدء من وزارة البيئة، من خلال مؤسساتها تحت الوصاية ولاسيما الوكالة الوطنية للنفايات AND، مراكز المعالجة CET، الفاعلين الناشطين في هذا القطاع، وتقدم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية MICALAT، الدعم المالي واللوجستيكي للمجلس الشعبي البلدي APC، من خلال منح إعانات سنوية، وتشارك وزارات أخرى في مجال تسيير النفايات مثل: وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، ومحليا إضافة إلى البلدية يوجد مؤسسة تسيير مركز الردم التقني CET، ومديريات البيئة في كل ولاية، والمكتب البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية... الخ وقد تم تطوير العديد من الاستراتيجيات والبرامج من أجل تنفيذها من بينها: المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD، البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات المنزلية وما شابهها PROGDES، المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، الاستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات آفاق 2035 (SNGID-2035)، النظام الوطني للمعلوماتي للنفايات SNID، المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تمويل تسيير النفايات المنزلية وما شابهها من الميزانية العامة للبلديات، ويتم توفير هذه الميزانية من الضرائب وبدرجة أقل من خلال التمويل الذاتي للبلدية ومن الدعم الحكومي، البرنامج الولائي لتسيير النفايات الخاصة PWAGDES³⁹.

خاتمة:

مما سبق نستنتج أن:

- جاءت القوانين التي تتعلق بالبيئة والنفايات إلى تكريس الوقاية على صحة الإنسان وباقي الكائنات الحية والحفاظ على النظام البيئي قدر المستطاع.
- تنظيم النفايات بالقانون الجزائري منصوص عليها لكن تطبيقها متقهقر ويعرف إهمال
- ضم المشرع الجزائري النفايات المشابهة إلى صنف النفايات المنزلية وذكر مثال تلك الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية.
- هناك ارتباط بين المشكلة البيئية والاقتصاد من خلال الصناعة، الزراعة، الخدمات... الخ وهو السبب الرئيسي في نشوئها وإحداث إحلال بالتوازن في النظام البيئي.



- إن التسيير الفعال للنفايات بالجزائر يركز على تسيير النفايات المنزلية وما شابهها، تسيير النفايات الهامدة، تسيير النفايات الخاصة والخاصة بالخطرة، تسيير النفايات البحرية، المفارغ العشوائية.
- انتشار التلوث الإلكتروني في مجال البيئة بفعل النفايات الإلكترونية بسبب التطور التقني والصناعي
- توجد النفايات العضوية القابلة للتخمر والنفايات غير العضوية وتكمن في النفايات الغازية، أو القابلة للتحلل وأخرى صلبة ومنها النفايات الصلبة الحضرية بما فيها الخطرة.
- التثمين المادي يبدأ بعمليات الاسترجاع ثم إعادة التدوير باستخدام تقنيات معينة تحول المكونات إلى مواد خام ثانوية أو إلى منتجات ثانوية.
- القيمة الاقتصادية لتثمين النفايات تعتبر أثر مباشر جد إيجابي على النمو الاقتصادي إذ سجلت الجزائر لسنة 2020 قيمة اقتصادية تقدر ب 78,4 مليار دج.
- مراكز التحويل تعمل على تقليل تكلفة تسيير النفايات قبل إرسالها إلى مراكز الردم التقني وتقوم بفرز وفصل ودمج النفايات.
- لا يوجد مركز استقبال خاص للنفايات يضمن استرجاع وتخزين النفايات الخاصة والخاصة الخطرة بالواقع العملي وبالتالي عملية استعادتها تتم من المنتج وهذا يشكل خطورة في مرحلة التثمين على الفاعلين والبيئة
- الاقتصاد الدائري جزء من الاقتصاد الأخضر صديق البيئة والمجتمع وكليهما لهما هدف القضاء والتخلص من النفايات مسببة المشكلة البيئية.

التوصيات:

لذلك ينبغي أن:

- ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الدائري وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال خاصة الرسكلة
- ضرورة التطبيق الصارم للتشريع البيئي بالجزائر خاصة في الشق الجزائي الردي
- تنظيم أكثر للنفايات المنزلية المشوهة للمحيط والمتسببة للأمراض بأنواعها وخاصة المتعلقة بمياه الصرف وضرورة التسيير الفعال للنفايات الصلبة الحضرية.
- بما أنه توجد رواسب كبيرة من النفايات المنتجة ومعظمها قابل للتثمين لذلك من الضروري تشجيع الاستثمار في قطاع التسميد
- القيام بالشراكة عام/خاص في مجال النفايات خاصة بمجال الردم التقني وتسيير المفرغات العمومية
- مواصلة تثمين النفايات المنزلية وما شابهها مع المتعاملين الاقتصاديين وتفعيل دور بورصة النفايات في الجزائر والتركيز بشكل أساسي على تحسين عائدات مراكز الفرز وإعادة المراكز المتوقفة إلى العمل وإنشاء مراكز فرز جديدة
- تخصيص مراكز استقبال خاصة بالنفايات الخاصة والخاصة الخطرة لضمان عملية تخزينها ومعالجتها دون خطورة على الفاعلين وعلى البيئة
- زيادة عدد المرامد والمطهرات الخاصة بالنفايات الخاصة والخاصة الخطرة على المستوى الوطني لتمرکزهم في المنطقة الشمالية دون الجنوبية.
- مواصلة ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر والاعتماد عليها فعليا أكثر بالمستقبل كبديل بيئي
- تكريس الأعمال الاجتماعية البيئة أكثر خاصة من طرف جمعيات البيئة وتشجيع الناس على الحفاظ عليها واتباع طريقة مثلى في الاستهلاك، مع زيادة وعيهم وبدور البيئة والإضرار فيها من خلال إبلاغ السلطات بكل خطر يمس بالبيئة لتقوم الجهات



المعنية بتوقيع العقوبة الجزائية على الفاعل، دون نسيان ضرورة قيام الجهات المعنية بتقييم الآثار البيئية لها ولمشاريع التنمية والدراسات والتأثير

- تشجيع أكثر السياحة البيئية فهي تعمل على تحريك الأطراف ذات الصلة بتقصي المشاكل البيئية وتنظيف النفايات.
- الاعتماد على مناصب العمل الخضراء مثل: الزراعة المستدامة، إدارة النفايات، الرسكلة، قطاع المياه والتطهير.

قائمة المراجع:

- ¹- ربيعة بوسكار: مشكلة البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة: 2015-2016، ص: 14
- ²- هنية شريف: التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 01، سنة: 2020، ص: 115
- ³- انظر إيمان بغداددي، صلاح الدين بوحملة: الجزء المدني عن الأضرار البيئية في التشريع الجزائري، مداخلة في ملتقى دولي حول: حماية البيئة بين القانون الدولي والتشريع الجزائري، يومي 9-10 فيفري 2022، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة الجزائر، ص: 06
- ⁴- القانون رقم: 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية العدد: 77 المؤرخ في 16 ديسمبر 2001
- ⁵- سهيلة بوخميس: النظام القانوني لنقل النفايات الخاصة الخطرة في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول: النظام القانوني لتسيير النفايات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجمع هيلوبوليس، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص: 4
- ⁶- ربيعة بوسكار: المرجع السابق، ص: 16-17
- ⁷- إيمان بغداددي: اهم مظاهر السياسة البيئية الصناعية بالجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول: الأليات القانونية والمؤسسية لحماية البيئة في الجزائر، يوم 10 نوفمبر 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- ⁸- سعادة فاطمة الزهراء: النفايات الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 06، العدد: 01، جوان 2021، ص: 1461 وما بعدها
- ⁹- عيسى علي، ايت افتان سارة: المبادئ العامة لتسيير النفايات الصلبة الحضرية في التشريع الجزائري، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد: 06، عدد: 02، سنة: 2019، ص: 31
- ¹⁰- المرسوم التنفيذي رقم: 84-378 المؤرخ في 16 ديسمبر 1984 يحدد شروط النظافة وجمع ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية ومعالجتها، الجريدة الرسمية العدد: 66 لسنة: 1984
- ¹¹- داودي عبد الفتاح، دقيش جمال: الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري: الأسباب والحلول، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد: 03، العدد: 02، ديسمبر 2019، ص: 127-128
- ¹²- <https://www.politics-dz.com>
- ¹³- سالم البريكي: تقرير حالة البيئة في امارة ابو ظبي 2017، النفايات، النشر من طرف هيئة البيئة، ابو ظبي، ص: 157
- ¹⁴- تقرير حول: حالة تسيير النفايات في الجزائر، منشورات الوكالة الوطنية للنفايات، وزارة البيئة، سنة: 2020، ص: 16
- ¹⁵- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد: 43 المؤرخ في 30 جويلية 2003
- ¹⁶- القانون رقم: 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد: 37 المؤرخ في 23 يوليو 2011
- ¹⁷- المرسوم التنفيذي رقم: 20-368 المؤرخ في 8 ديسمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم مكتب حفظ الصحة البلدي، الجريدة الرسمية العدد: 75 المؤرخ في 13 ديسمبر 2020.
- ¹⁸- المرسوم التنفيذي رقم: 07-205 المؤرخ في 30 يونيو 2007 جاء ليحدد كفايات واجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته، الجريدة الرسمية العدد: 43 المؤرخ في 1 يوليو 2007



- ¹⁹- تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر، المرجع السابق، ص: 28 وما بعدها
- ²⁰- تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر، المرجع السابق، ص: 98 وما بعدها
- ²¹- انظر المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية العدد: 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.
- ²²- خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، سنة: 2007، ص: 19
- ²³- أمينة تيطراوي: تطبيق آلية إعادة تدوير النفايات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة، مداخلة في ملتقى وطني حول: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، يومي 6-7 ديسمبر 2017، ص: 8
- ²⁴- انظر إيمان بغداددي، سيف الدين كعبوش: السوق السياحي في الجزائر والتسويق له في ظل المخطط التوجيهي للبيئة السياحية م.ت.س. 2025، مداخلة في ملتقى دولي حول: سبل بناء وتعزيز الاقتصاد السياحي في الجزائر كبديل إستراتيجي من بدائل التنمية المستدامة، يومي 17-18 أكتوبر 2020، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر.
- ²⁵- <https://www.unep.org/ar>
- ²⁶- <https://espesl.journals.ekb.eg>
- ²⁷- القانون رقم: 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد: 52 المؤرخ في 18 أوت 2004
- ²⁸- انظر المرسوم الرئاسي رقم: 83-131 المؤرخ في 19 فيفري 1983 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجزائر وحكومة بلجيكا في ميدان الطاقات المتجددة والجديدة بالجزائر العاصمة، في 8 أفريل 1982، الجريدة الرسمية العدد: 08 المؤرخ في 22 فيفري 1983
- ²⁹- <https://www.me.gov.dz/a>
- ³⁰- انظر القانون رقم: 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد: 78 المؤرخ في 31 ديسمبر 2009
- ³¹- <https://www.asjp.cerist.dz/en>
- ³²- انظر المرسوم التنفيذي رقم: 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيم عملها، الجريدة الرسمية العدد: 37 لسنة: 2002
- ³³- عبد الرزاق حواس، علاء الدين محجوب: الاقتصاد الدائري كنظام لحماية البيئة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، العدد: 04، جوان 2019، ص: 289
- ³⁴- داودي عبد الفتاح، دقيش جمال: المرجع السابق، ص: 123
- ³⁵- فاطمة الزهراء قندوز، علي زعبي: متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة، مجلة العلوم التجارية، المجلد: 17، العدد: 01، ديسمبر 2018، ص: 35-36
- ³⁶- عبد الرزاق حواس، علاء الدين مجدوب: المرجع السابق، ص: 292
- ³⁷- داودي عبد الفتاح، دقيش جمال: المرجع السابق، ص: 126
- ³⁸- فاطمة الزهراء قندوز، علي الزعبي: المرجع السابق، ص: 37
- ³⁹- تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر، المرجع السابق، ص: 19 وما بعدها